



السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدى إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع : انتهاكات حقوق الإنسان بحق اللاجئين السوريين في لبنان

الرقم : ١٠ التاريخ : ١٤ / ٦ / ٢٠١٨

السيدات والسادة :

يشتمل القانون الدولي على مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وحقوق اللاجئين بشكل خاص أهمها:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨

اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وخاصة الاتفاقية الرابعة

النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادر بقرار الجمعية العامة رقم (٤٢٨) لعام ١٩٥٠

اتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول المتعلق بها لعام ١٩٦٧

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية الصادرة بنيويورك ١٩٨٤

اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩

إلا أن أهم اتفاقية تتعلق باللاجئ وحقوقه هي (اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١) ، حيث بينت هذه الاتفاقية من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية له وما هي المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب ان يحصل عليها.

وقد عرّفت المادة الأولى منها من هو اللاجئ: "إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل/ تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد".

وقد كرست الاتفاقية أيضاً أهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها اللاجئ منها تأمين الإغاثة والتعليم والسكن وحق التقاضي والحصول على عمل مأجور والرعاية الصحية.

ونصت الاتفاقية في مادتها رقم (٣٣) على أنه لا يجوز للدولة أن تطرد لاجئاً أو تردده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددتين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية.

السيدات والسادة :

بناءً على ما تقدم سرده من اتفاقيات وقوانين دولية تؤكد على احترام حقوق اللاجئين وتحث العالم على الالتزام بنصوص تلك الاتفاقيات والقوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان نبين لكم الآتي :

ينظر الشعب السوري بدهشة واستغراب إلى الحالة المؤلمة والمزرية التي وصل إليها اللاجئون السوريون في لبنان الشقيق من تردٍ كبير وملحوظ في وضعهم الاقتصادي والاجتماعي والمعاشي فلا حماية ولا حقوق لهم إنما اضطهاد وقتل واعتقال يمارس ضدهم بشكل ممنهج من قبل (مليشيات حزب الله) والحكومة اللبنانية والجيش اللبناني وأجهزة مخابراته القمعية ويتضح ذلك من خلال تقرير رسمي

صادر عن المفوضية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة منشور على موقعها الرسمي بينت فيه أن نسبة ٥٨% من الأسر السورية في لبنان تعيش فقر مدقع ووصفت المفوضية في تقريرها الذي جاء تحت عنوان اللاجئين السوريين إلى مزيد من الفقر وأبدت المفوضية استغرابها في ذات الوقت من كيفية بقاء هؤلاء اللاجئين على قيد الحياة كونهم بالكاد يتمكنون من تأمين أبسط مقوماتها وشروطها .

ونوه التقرير في الوقت ذاته أن نسبة الأسر السورية التي تعيش تحت خط الفقر مستمرة بالارتفاع إذ وصلت إلى ٨٦% عام ٢٠١٧ .
يضاف إلى ذلك حالة التضيق الاقتصادي والأمني الذي تمارسه الحكومة اللبنانية بشكل رسمي وعلني على اللاجئين السوري إضافة لبعض الشرائح الاجتماعية اللبنانية ذات الموقف السياسي المناهض للثورة السورية والتي تبدو في شكلها المعلن من الشكاوى المتكررة التي يطلقها مسؤولون لبنانيون بشكل مستمر من عبء استضافة اللاجئين السوريين إضافة للدعاوى التي يطلقها سياسيون لبنانيون بشكل يومي للتنسيق بين الحكومة اللبنانية ونظام بشار الأسد لإعادة اللاجئين إلى سورية .

السيدات والسادة :

يضاف إلى كل ما ذكر انتهاكات وجرائم مليشيات حزب الله اللبناني والجيش اللبناني بحق اللاجئين السوريين في المخيمات اللبنانية حيث دخل الجيش اللبناني إلى مخيمات عرسال في شهر آب عام ٢٠١٤ وتحديدًا مخيم النخيل وقتل ثلاثة لاجئين سوريين من منطقة القلمون الغربي وأحرق المخيم وداس على رؤوس اللاجئين السوريين عندما جمعهم على بوابات المخيم واعتقل ٤٥٠ شخص منهم في ذات التاريخ .

ثم عاد ودخل مخيم النور ومخيم القاري في ٣٠/٦/٢٠١٧ وقتل أربعة عشر شخصاً واعتقل المئات ولازال في سجنه حتى الآن خمسة وخمسون شخصاً من الأشخاص الذين اعتقلوا حينها وما زال مصيرهم مجهولاً .

وهذه أسماء الشهداء الذين قتلهم الجيش اللبناني ومليشيات حزب الله الإرهابية بتاريخ ٣٠/٦/٢٠١٧

١- رضوان محمد العيس (ريف القصير) العمر ٢٥ سنة استشهد بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠١٧

٢- صفوان محمد العيسى (ريف القصير) العمر ٢٥ سنة استشهد بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠١٧

٣- مروان محمد العيسى (ريف القصير) العمر ٢١ سنة استشهد بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠١٧

٤- نايف علي برو (بلدة فليطة - القلمون) بائع خضار في مخيمات عرسال استشهد بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠١٧

٥- جهاد محمد كنعان (بلدة فليطة - القلمون) استشهد بتاريخ ٣٠ / ٦ / ٢٠١٧

٦- بلال أبو عبادة (دمشق)

٧- خلدون حلاوة (قارة - القلمون) استشهد بتاريخ ٢ / ٧ / ٢٠١٧

٨- مصطفى العباسي (قارة - القلمون)

٩- خالد محمد المليص (قارة - القلمون) استشهد بتاريخ ٢ / ٧ / ٢٠١٧

١٠- عثمان مرعي المليص (قارة - القلمون) استشهد بتاريخ ٢ / ٧ / ٢٠١٧

١١- الطفلة نجا البيك (بلدة رأس المعرة - القلمون)

١٢- أنس حسن الحسيكي (القصير) ممرض فني تخدير استشهد بتاريخ ٢ / ٧ / ٢٠١٧

١٣- توفيق الغاوي (قارة - القلمون)

١٤- جثة مجهولة الهوية .

حيث تم قتل هؤلاء اللاجئين بإعدامات ميدانية وبينهم شاب مبتور القدمين، فضلاً عن خروج بعض المعتقلين من اللاجئين جثثاً هامدة من شدة التعذيب، بينما صرح الجيش اللبناني بأن سبب الوفاة كان إصابتهم بأمراض مزمنة سابقة يعانون منها، مع الرفض القاطع من قبل الحكومة اللبنانية لأي تدخل من الأمم المتحدة للتحقيق بالأمر، أيضاً قامت المخابرات اللبنانية بالاعتداء على المحامية اللبنانية ديالا شحادة بسبب سحبها عينات من الجثث لفحص سبب الوفاة.

وأعلنت وقتها قيادة الجيش اللبناني عن وفاة أربعة معتقلين مبررة وفاتهم بسبب الأحوال المناخية كما برر حملة الاعتقالات وحرق المخيمات بالوجود غير المشروع على الأراضي اللبنانية وعدم امتلاك المعتقلين أوراق إقامة قانونية، أو التجول بصورة غير مشروعة! لكن الشهادات الواردة للمنظمات الحقوقية من ذوي من اعتقلوا تؤكد أن المعتقلين كانوا يملكون الأوراق القانونية المطلوبة.

السيدات والسادة :

سوء المعاملة أثناء التوقيف: روى بعض الأشخاص الذين أوقفوا خلال العمليات الأمنية، وأحتجزوا لمدة طويلة في الحبس الاحتياطي، أن قوات الأمن (قامت بضربهم وتعذيبهم) ضربتهم وعذبتهم بوسائل من بينها العصي، والحرق بالسجائر، والهرات، وأعقاب البنادق والشبح والكهرباء.

كما قامت الجهات الأمنية اللبنانية بتسليم الكثير من المعتقلين من اللاجئين السوريين للنظام السوري وتم توثيق ٥٦ حالة من قبل اتحاد السوريين للدفاع عن المعتقلين .

و بتاريخ ٢٨/٦/٢٠١٦ قامت عناصر من مليشيات حزب الله اللبناني بالاعتداء على مجموعة من اللاجئين السوريين في منطقة البقاع وقاموا بضرب الرجال ضرباً مبرحاً وأهانتهم أمام زوجاتهم وذويهم .

كما نشرت بعض وسائل الإعلام اللبنانية رسالة تهديد قالت بأنه تم توزيعها على بعض تجمعات اللاجئين السوريين في منطقة البقاع الشمالي يوم الأربعاء، وحملت توقيع "حركة أحرار البقاع الشمالي"، وهي حركة غير معروفة من قبل. وطالبت الرسالة اللاجئين بمغادرة البقاع الشمالي خلال ٤٨ ساعة، "وإلا سيتم التعامل مع اللاجئين السوريين كأعداء وسيتم حرق البيوت واغتصاب النساء وقتل الأطفال

كما تعرض ما لا يقل عن ١٠٨ لاجئاً سورياً لعمليات خطف من قبل مجموعات مجهولة، إما بهدف الحصول على فدية مالية أو بهدف تسليمهم للنظام السوري

السيدات والسادة :

بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٦ أصدرت بلدية بعلبك الهرمل قراراً يقضي بمنع تجوال السوريين لمدة ٧٢ ساعة ولكن محافظ بعلبك الهرمل صرح لاحقاً بأن الحظر مفتوح المدة الزمنية وأصدرت بلدة الشرقية ما أسمته برنامجاً "لضبط حركة الأخوة السوريين في البلدة" وتضمن منع تنقل السوريين بين الساعة التاسعة مساءً والسادسة صباحاً

كل ذلك ناهيك عن الأشخاص الذي قتلوا بقتاصات الجيش اللبناني ومليشيات حزب الله عند فتحة الموت في عرسال فكانوا يدخلون من منطقة وادي حميد لمشاهدة أهلهم وذويهم فيكون القناصين لهم بالمرصاد والتي حصدت عشرات الأرواح منهم .

كما ارتكب الجيش اللبناني مئات الجرائم بحق السوريين الفارين من جحيم الأسد من جهة الحدود اللبنانية السورية عند نقطة المصنع حيث كان الجيش اللبناني يوجه حميم بنادقه لصدور السوريين الفارين من سورية إلى لبنان عبر هذه المنطقة منهم محمد عبد الجواد يونس - عمر خليف الرسلان وقد حصلت أيضاً جرائم مماثلة وشنيعة في النبطية حيث قتلت لاجئة سورية وأطفالها ذبحاً بالسكاكين كما حصلت جرائم قتل للاجئين سوريين في بريثال والحاصباني والهبارية كل ذلك كان يتم في ظل صمت حكومي وكأن اللاجئين السوريين في لبنان أصبحوا دجاج ولا قيمة لهم لا إنسانية و لا أخلاقية .

وأمام كل هذه الانتهاكات والجرائم الوحشية التي مورست ضد اللاجئين السوريين نجد أن تصريحات المسؤولين والسياسيين والحكوميين في لبنان كوزير الخارجية جبران باسيل ورئيس مجلس النواب نبيه بري والنائب نبيل نقولا وعدد كبير من المسؤولين التابعين لحزب الله هي تصريحات تشجع على الكراهية والعنف ضد اللاجئ السوري في لبنان ونلاحظ هذه التصريحات من خلال خطاباتهم العامة وعبر صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال وسائل الإعلام التي يمتلكونها أو التابعة لهم مما أدى إلى نشر هذا الخطاب وهذه الثقافة عبر إعلاميين وفنانين وكتاب .

السيدات والسادة :

من الجدير ذكره أن أي جريمة من الجرائم المذكورة أعلاه لم تنتهي بمحاسبة فاعلها أو معاقبته بسبب عدم اتخاذ السلطات اللبنانية أي إجراء تجاه المجرمين إلا في بعض الحالات التي تنشر فيها الجريمة إعلامياً عندها فقط يفتح تحقيق بالقضية ولكن لدى متابعتنا لكثير من القضايا التي فتح فيها تحقيق نرى أنه لم يتم التوصل لأي نتيجة بالتحقيق كون المزاج العام للسلطات اللبنانية يسير في هذا السياق ، وبالتالي فإن عدم معاقبة مرتكبي الجرائم التي ارتكبت ضد اللاجئين السوريين في لبنان سواء كانت مرتكبة من قبل الجيش وأجهزة الأمن ومليشيات حزب الله اللبناني أو الأهالي إضافة للممارسات والانتهاكات التي يتم غض النظر عنها سواء من قبل الأهالي أو البلديات أو الإعلاميين والفنانين والسياسيين فإن ذلك يضع الدولة اللبنانية في موضع المسؤولية كون هذا السلوك يلقي شكوكاً ثقيلة بأنها نظام للتمييز العنصري ضد اللاجئين السوريين .

الأمر الذي يستدعي من مجلس الأمن والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الدول الناطقة بالفرنكوفونية فتح تحقيق جدي وشفاف وحماية حقوق اللاجئين السوريين في لبنان من بطش السلطات اللبنانية وعدم إرغامهم على العودة قبل أن يوفر المجتمع الدولي عودة آمنة لهم إلى بلادهم .

السيدات والسادة :

اللاجئ وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف العودة إلى ذلك البلد خشية التعرض للقتل أو الاضطهاد ويقع على عاتق الحكومات المضيفة منح اللاجئين اللجوء وعدم إرغامهم على العودة إلى بلدان يخشى أن تتعرض فيها حياتهم للخطر.

ولكن في لبنان قامت الدولة اللبنانية بخلاف ما يفترض بها القيام به فبدل أن توفر للاجئين السوريين الأمن والحماية كانت السيف المسلط على أعناقهم وكرامتهم وحريتهم وذلك بعمل ممنهج يحمل في طياته كل الحقد والكراهية والعنصرية ولا ننسى أن الشعب السوري فتح بيوته ومضافاته لاستقبال اللاجئين اللبنانيين في عام ٢٠٠٦ وقدم لهؤلاء اللاجئين اللبنانيين مالا يتوقعونه من حسن الضيافة والكرم .

لكل ما تقدم فإننا نطالب بما يلي:

١. إلزام الحكومة اللبنانية فوراً بوقف الانتهاكات والتصرفات العدوانية التي يقوم بها حزب الله والمخابرات اللبنانية و الجيش اللبناني وكافة القوى والمليشيات اللبنانية ضد اللاجئين المدنيين السوريين في مخيمات عرسال ولبنان بشكل عام .

٢. إطلاق سراح كافة المعتقلين السوريين من السجون اللبنانية فوراً .

٣. إلزام الحكومة اللبنانية بتأمين العلاج الفوري لكافة مرضى وجرحى اللاجئين السوريين في مخيمات عرسال بإشراف الصليب الأحمر ولبنان عامة .

٤. تشكيل لجنة أممية للتحقيق الفوري بأحداث مخيمات عرسال الأخيرة وتحديد مرتكبي الانتهاكات بحق اللاجئين السوريين وإحالتهم إلى القضاء أصولاً.

٥. العمل على تأمين حماية دولية للاجئين السوريين في لبنان .

٦. إلزام الحكومة اللبنانية بإعادة توفير الظروف المعيشية والخدمات لأهالي المخيمات من اللاجئين السوريين .

٧. منع الحكومة اللبنانية من اتخاذ أي إجراء تعسفي بحق السوريين لإجبارهم على العودة القسرية إلى الأراضي السورية مما سيعرضهم للقتل والانتقام من قبل النظام السوري.

٨. الإفراج عن معتقلي المخيمات السوريين في لبنان ، الذين تعرضوا لعمليات اعتقال صحبها عنف مفرط ضدهم وضد أسرهم لأسباب انتقامية لا مسوغ لها سيما ما حصل في مخيم عرسال .

٩. وقف الضغوط الأمنية على سكان المخيمات ، الذين هجروا قسراً من سورية إلى لبنان بسلاح حزب الله اللبناني ، الذي قتل المئات منهم وهو يستولي على قراهم وبلداتهم وممتلكاتهم ، ثم قام بطردهم من وطنهم وأرضهم الأم ، والآن يلاحقهم في لبنان بحملات تحريض مذهبية تهدد حياتهم وتنتهك أمنهم .

١٠. الإفراج عن معتقلي سجن رومية ، أو إحالتهم إلى القضاء اللبناني فوراً ، وتعيين مندوب دائم من قبل الأمم المتحدة يتابع شؤون اللاجئين في مخيمات لبنان ويعمل لوقف ما يتعرضون له من قمع ممنهج ومستمر ، وضمان حقهم في الرعاية القانونية والثقافية والصحية والإنسانية ، والتي تقرها المواثيق الدولية ذات الصلة ويعتبر تنفيذها من واجبات الأمم المتحدة الملحة ، والسماح لهم بالتواصل مع ذويهم وأسرهم ومع المحامين الذين يتولون الدفاع عنهم .

١٢ . وقف اعتقال السوريين العشوائي بسبب تشابه الأسماء ، وبصورة خاصة الشباب منهم ، وبسبب أنهم سوريون فقط

١٣ . حماية سكان المخيمات في لبنان من مؤامرات وتهديدات النظام السوري وأتباعه في لبنان وإخضاع كل من يتعرض لهم خارج نطاق القضاء للملاحقة القضائية أصولاً .

١٤ . إقامة منطقة آمنة على الحدود السورية اللبنانية لسكان المخيمات اللبنانية ، تمهيداً لعودتهم إلى قراهم وبلداتهم ، التي لا يرضون عنها بديلاً ، وإجلاء حزب الله المحتل بصورة نهائية وكاملة ، ولن نرضى عن وطننا بديلاً والعودة إليه برعاية أممية .

١٥ . تطبيق القوانين الدولية الخاصة باللاجئين على مخيمات لبنان .

١٦ . توزيع حصة اللاجئين السوريين من صندوق الدعم الدولي عبر منظمات الأمم المتحدة وليس عبر الحكومة اللبنانية .

١٧ . نطالب بتحميل حزب الله اللبناني وهو جزء من الحكومة اللبنانية المسؤولية السياسية والجزائية عن الجرائم التي ارتكبتها الحزب بحق السوريين سواء في سورية أو في لبنان .

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين

